

تداولات مكثفة يوميا على سهم الشركة وبمستويات سعرية مرتفعة منذ إدراجها

«الجمان»: «التأمينات» ترفع حصتها في «VIVA» إلى 7,3%

كبار ملاك «VIVA» منذ إدراجها في 2014/12/14، والذي يشهد سهمها تداولاً مكثفاً يوميا وبمستويات سعرية مرتفعة نسبياً منذ إدراجها حتى الآن. أما باقي الحركات الأخرى في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2015/1/22 فتمثلت في حركتين، الأولى: استئناف شركة الإقليم العقارية خفض حصتها في «منشآت» بمقدار 1,070 نقطة مئوية من 6,750 إلى 5,680٪، والثانية: خروج عبدالله محمد أحمد الصالح من قائمة كبار ملاك «أجوان»، حيث كان يمتلك 394,7٪ من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2015/1/15.

ونود أن ننوه إلى أن مصدر بيانات التحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يفصح عن الملكيات في الشركات المدرجة التي تتساوى وتزيد على 5٪ من رأسمالها.

الملكيات المرتفعة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2015/1/22			
المساهم	رمز الشركة	الملكية (%) كما في	
		2015/1/15	2015/1/22
شركة براري الكويت التجارية وآخرين	«ع عقارية»	23,480	25,440
شركة البروج للاستثمار العقاري	«المدن»	7,255	8,837
عبدالمجيد عبدالرزاق علي الزلزلة	«أسيكو»	17,300	18,400
غسان أحمد سعود الخالد	«VIVA»	12,910	17,060
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	«VIVA»	6,000	7,310
الفرق (نقطة مئوية)			

من 12,910 إلى 17,060٪، كما دخلت شركة جي ايه كي المعتمدة للاستيراد والتصدير قائمة كبار ملاك «أسيكو» بمقدار 19,040٪، وترجع أن حركة الملكية في «أسيكو» تمت بموجب تحويل خارج قاعة التداول، حيث لم يتم رصد أي كميات متداولة على السهم المذكور تغطي التغير في الملكية في قائمة كبار مساهمي تلك الشركة. من جهة أخرى، رفعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصتها في «VIVA» بمقدار 1,310 نقطة مئوية من 6,000 إلى 7,310٪، حيث كان ذلك الرفع أول حركة في قائمة

بمقدار 1,960 نقطة مئوية من 23,480 إلى 25,440٪، علماً أن «ع عقارية» و«براري الكويت» تتعاملان «كتلة» بنسبة 7,930٪ من رأسمالها. ومن المحاور اللافتة لحركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/1/22 تراجع حصة «ع عقارية» في «سينما» بواقع 3,700 نقطة مئوية من 15,590 إلى 11,890٪، وذلك مقابل دخول مجموعة مرزوق عبدالوهاب المرزوق للتجارة العامة قائمة كبار ملاكها بنسبة 7,730٪ من رأسمالها، وكذلك رفع شركة براري الكويت التجارية وآخرون حصتها في «ع عقارية»

بواقع 1,100 نقطة مئوية من 17,300 إلى 18,400٪، كما دخل عبدالوهاب أسعد السعد قائمة كبار ملاكها بنسبة 7,930٪ من رأسمالها. ومن المحاور اللافتة لحركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/1/22 تراجع حصة «ع عقارية» في «سينما» بواقع 3,700 نقطة مئوية من 15,590 إلى 11,890٪، وذلك مقابل دخول مجموعة مرزوق عبدالوهاب المرزوق للتجارة العامة قائمة كبار ملاكها بنسبة 7,730٪ من رأسمالها، وكذلك رفع شركة براري الكويت التجارية وآخرون حصتها في «ع عقارية»

15 ألف دينار تمويل و6 شهور لاستحقاق القسط الأول

«بيتك»: حملة شاملة لتمويل شراء السلع والمنتجات

فترة الائتمان، 15 ستة الحد الأقصى لفترة السداد. ولفت الخالد إلى أهمية هذه الحملة في تحريك عجلة المبيعات في السوق ودعم النجار وتنشيط الإنتاج وتوزيع تمويل منتجات «بيتك» من التمويل المقسط والسلع المختلفة.

او المستعملة، وتمويل الخدمات الطبية والتعليم فضلا عن تمويل شراء القوارب والمعدات البحرية، ولا يشترط تحويل الراتب على البنك، هذا بالإضافة إلى التمويل المقسط والذي يشمل تمويل «الواد والأعمال الإنشائية وكل أعمال البناء» والذي يصل إلى 70 ألف دينار وإمكانية تأجيل سداد القسط الأول 9 شهور ضمن

إلى 15 ألف دينار مع إمكانية تأجيل سداد القسط الأول 6 شهور ضمن فترة الائتمان، و5 سنوات الحد الأقصى لفترة السداد، مشيراً إلى أن حصول العميل على التمويل اللازم لاقتناء المنتجات والسلع الأساسية الفرد والأسرة «الأثاث والأجهزة الالكترونية والكهربائية وأجهزة المطابخ، المركبات سواء السيارات التجارية

في مجال التمويل الشخصي ومساعدته في اقتناء ما يرغب في شرائه وفق ضوابط واحكام الخدمات التمويلية لأفراد. وقال نائب المدير العام للخدمات التجارية أحمد الخالد، في تصريح صحفي، إن الحملة تقدم مميزات عديدة لعملاء «بيتك» وعملاء البنوك الأخرى، حيث تصل حدود التمويل الاستهلاكي



أحمد الخالد

ببداية التمويل الكويتي (بيتك) اليوم حملة جديدة شاملة للعديد من السلع والمنتجات بشعار «تمويل بيتك» مع خدمات «بيتك» التمويلية، لتمويل شراء المنتجات والسلع المختلفة لدى الموردين بأقساط مرنة وتسهيلات ائتمانية كبيرة، وذلك ضمن جهود «بيتك» في مواصلة تقديم كل ما هو مميز للعميل



www.kuwaiticonsultant.com
د. عبدالله فهد العبدالجادر

إلغاء أجهزة رقابية لعدم الجدوى

التخبط والإهمال الحكومي مستمران، وعدم القدرة على التحكم في المصروفات وزيادة وتكرار المخالفات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية صفة لصيقة ومن دونها لن تكون هنالك حكومة، لم أبد رأيي هذا في أداء الحكومة من فراغ، لأن هذا هو رأي الحكومة نفسها ومجلس الأمة الذين لن يستطيعوا اليوم أو غدا القضاء على الفساد المالي والإداري وهناك إثباتات وتقارير تشهد على ذلك، وهناك أيضاً أجهزة رقابية حكومية تشهد بذلك.

تقرير ديوان المحاسبة 2014/2013 رصد مخالفات مالية تتمثل في صرف هدايا عينية ونقدية ومكافآت مالية ورواتب لقياديين من دون وجه حق، وكذلك عدم تطبيق النظم الإدارية حسب قانون الخدمة المدنية المتمثل في عدم الالتزام بنظام البصمة والإجازات بكل أنواعها، كما أن هناك ديونا حكومية لم تسدد وصلت إلى 150 مليون دينار.

هذا جزء من التقرير، لكن لو استعرضنا تقرير ديوان المحاسبة لجميع الجهات الحكومية فسندجد هناك ملايين الدنانير المهدرة سنوياً، وهو أمر يتكرر. لدى الديوان 90 مراقب شؤون توظف يراقبون 35 جهة حكومية، ما بين وزارات وإدارات حكومية وهيئات ذات ميزانية ملحقه ومستقلة يسندهم عدد من المستشارين والموظفين الإداريين، وإن عمل مراقب شؤون التوظيف يشمل متابعة شغل الوظائف الإشرفية في الجهات الحكومية والالتزام بالردم «البصمة»، ومتابعة موضوع منح البدلات والعمل على منع الهدر المالي بالجهات الحكومية في مجالات المهمات الرسمية وبرامج التدريب واللجان وفرق العمل ويتم رفع تقرير كل ستة شهور إلى مجلس الوزراء يتضمن كل الملاحظات التي تم رصدها في الجهات الحكومية وما تم تصحيحه من مخالفات وما لا يزال قائماً من دون تصحيح، كما أنه يتم رفع تقارير ربع سنوية لجهات متابعة الأداء الحكومي تتضمن الملاحظات التي تم رصدها في الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة وما تم تصحيحه، وللأسف تتكرر المخالفات سنوياً.

كما أن هناك مراقبين ماليين ومفتشين من وزارة المالية في الجهات الحكومية يدققون ويراقبون ميزانيات ومصروفات هذه الجهات ويرفعون تقارير بهذا الشأن تفيد بوجود مخالفات مالية، تتكرر سنوياً، جميع هذه المخالفات التي رصدها ديوان المحاسبة وقطاع مراقبي شؤون التوظيف وممثلو وزارة المالية بالجهات الحكومية، تتكرر في الباب الأول الخاص بالمرتبات التي تستحوذ على أكثر من 45٪ من إجمالي مصروفات الميزانية، وهو مؤشر على اختلالات هيكلية في الميزانية العامة للدولة، كما أن هناك جهاز متابعة أداء الحكومة الذي قد لا يتدخل حالياً في المخالفات المالية وإنما في المشاريع الحكومية ومتابعة سيرها حسب المواصفات الفنية والفترة الزمنية والتصميم الهندسي ويرفع بها تقارير إلى مجلس الوزراء.

وما زاد الطين بلة هو المقترح الأخير المقدم من مجلس الأمة لإنشاء جهاز المراقبين الماليين الذي اعترض عليه وزير المالية، والذي قد يؤدي إلى ازدواج وتعدد غير مبررين في أجهزة الرقابة المالية، مما ينجح عنه تضارب الاختصاصات، وقد يؤدي كذلك إلى شل الجهاز الإداري للدولة عن ممارسة اختصاصاته.

بوجود كل هذه الأجهزة الرقابية لم تستطع الحكومة وقف المخالفات وهدر المال العام، فهل إنشاء جهاز المراقبين الماليين سيوقفها؟ أعتقد الجواب لا ومتأكد من ذلك.

وبما أن المخالفات المالية مستمرة وهدر المال العام مستمر ويعلم مجلس الوزراء، فما فائدة وجود أجهزة حكومية رقابية تشاكيك وتتداخل اختصاصاتها وفق هذا إنشاء جهاز المراقبين الماليين، أعتقد أن على الحكومة ومجلس الأمة المترخصين من المستشارين الذين تستند إليهم في مثل هذه الاقتراحات التي لا تتسمن ولا تفني من جوع، حتى لا تقع في المحذور ويحدث مزيد من المشاكل بدلا من حلها في الحال، لذلك أقتدر إلغاء ديوان المحاسبة وقطاع مراقبي شؤون التوظيف والمراقبين والمفتشين الماليين التابعين لوزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين المقترح لعدم الجدوى، لأن وجودها وعدمه سيان، فلن تستطيعوا بهذا وقف المخالفات المالية والهدر في المال العام، وهذه نصيحة من مواطن وليست من مستشاريكم، اعتمدوا هيئة مكافحة الفساد لرصد المخالفات المالية والإدارية وإجالتها إلى التحقيق ومن بعدها إلى القضاء... والله أعلم.

1,97 مليون دينار أرباح «السلام» في 2014

وموجودات الشركة، وفي الوقت نفسه، تخفيض إجمالي الالتزامات بما يعكس قوة ومناخ المركز المالي للشركة. وقد سجلت حقوق المساهمين 35 مليون دينار بالمقارنة مع 32 مليوناً وبنسبة نمو بلغت 8,6٪ تقريبا أما إجمالي التزامات المجموعة فلم تتجاوز حاجز 3 ملايين دينار وإن نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين تبلغ 7,5٪ فقط، وهي نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة مع نفس الشركات في ذات القطاع، وإن تراجع في إجمالي الالتزامات من شأنه يطيبة الحال تخفيف الضغوط على الإدارة بما يسمح لها بالتحرك بحرية كبيرة خلال المرحلة المقبلة.

وأرجعت النمو المطرد في نتائج الأعمال السنوية إلى ارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمارات بالإضافة إلى استقرار مصروفات الشركة. وعن المركز المالي للشركة بنهاية 2014، أضافت الشمالي: سجلت أصول الشركة بنهاية 2014 الماضي 38,5 مليون دينار بالمقارنة مع 35,8 مليون دينار بنهاية العام الماضي 2013 وبنسبة نمو بلغت 7,8٪ ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قيم الاستثمارات في شركات زميلة، ومن جهة أخرى، شهد إجمالي التزامات الشركة تراجعاً إلى 2,6 مليون دينار بالمقارنة مع 3,3 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق وبنسبة 21٪، وأضاف: استطعتنا زيادة قيمة أصول

واقتناص بعض الفرص الاستثمارية المتميزة وأصبح المركز المالي للشركة أكثر متانة بالإضافة إلى تقديمنا مقترحا للجمعية العمومية بتوزيعات 5٪ كاسهم منحة للمساهمين. وقالت إن الأزمة المالية العالمية التي بدأت تلوح في الأفق وتراجع أسعار النفط عالمياً لم تكن لها تأثيرات كبيرة على الوضع المالي للشركة، حيث استطعتنا تحقيق أرباح واقتناء أصول جديدة وتقديم مقترحا بتوزيعات على مساهمي الشركة.

وذكرت ان عملية إعادة ترتيب أوضاع الشركة قد بدأت بالاستعانة بالخدمات الوظيفية المتميزة التي توجه إلى العمل الجماعي للاستفادة من الخبرات المختلفة على كل الأصعدة، وقالت كان تحقيق نمو ملموس في الأرباح



دسارة الشمالي

أعلنت شركة السلام القابضة عن نتائج أعمالها المالية للعام المالي المنتهي في ديسمبر 2014 حيث شهدت أرباح الشركة طفرة في صافي أرباحها بالمقارنة مع العام الماضي، حيث بلغ صافي الربح 1,97 مليون دينار بالمقارنة مع 188,2 ألف دينار فقط خلال الفترة نفسها من العام السابق ليحقق نصيب السهم من صافي الأرباح 0,73، 7,69 فلوس بالمقارنة مع 0,73 فلوس بنهاية العام الماضي.

وبهذه المناسبة، قالت الرئيسة التنفيذية لمجموعة السلام القابضة دسارة الشمالي في بيان صحفي: «إننا نشهد على النهج الصحيح، لقد استطاعت المجموعة في زمن قياسي ان تحقق نتائج مالية

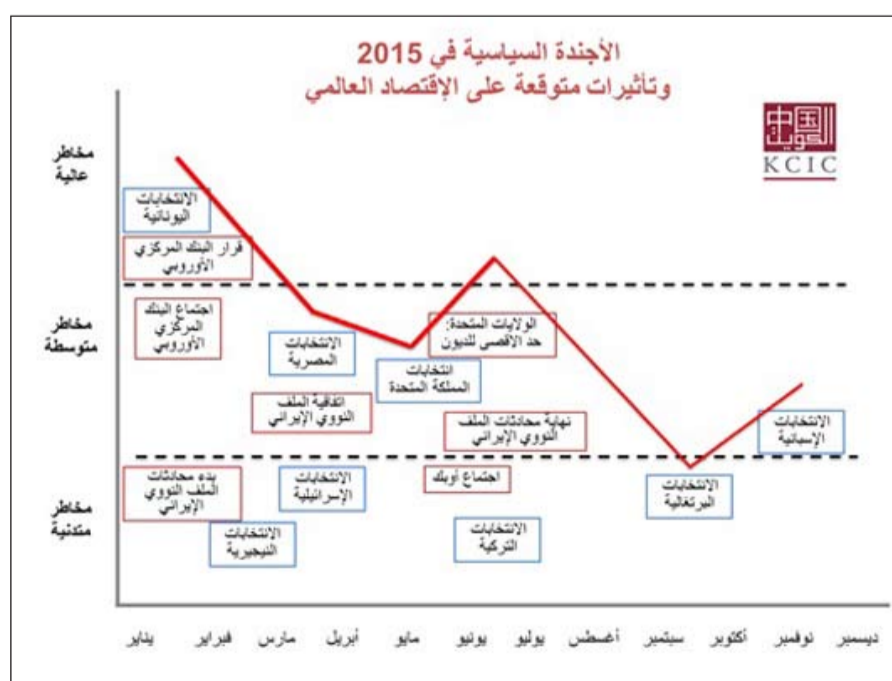
الحدث الأهم خلال العام اجتماع «أوبيك» في 5 يونيو

«الكويتية الصينية»: 2015.. عام هادي لدول الخليج

حال يحكم مجلسي الشيوخ والنواب حزبان مختلفان. وبنهاية العام، قد تدفع الانتخابات في البرتغال وإسبانيا عدم الاستقرار في الاتحاد الأوروبي بحسب أداء الأحزاب على صعيد إعادة هيكلة الديون.

وذكر التقرير انه وعلى الرغم من العوامل الكثيرة الدافعة لعدم الاستقرار، يبدو مستوى التوترات الجيوسياسية أقل مما كان عليه العام الماضي، إذ بنهاية عام 2014، انخفض القلق فيما يخص إيران وأوكرانيا وروسيا، وأيضا الدول التي تشهد منازعات على أراضي مثل بحر الصين، وأيضا أزمة داعش. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الانتخابات حول العالم أقل هذا العام: 10٪ من العالم سيختب هذا العام، مقارنة بنسبة 40٪ العام الماضي. مع ذلك، فإن الصراعات التي تؤثر حقا على الاقتصاد العالمي هي التي تكون عادة غائبة من الأجندة السياسية في بداية العام، بما أنها تكون غير متوقعة، ويكون تأثيرها أكبر بكثير.

تظهر في النصف الأول من العام، بدأ العام بالعديد من الأحداث وبالأخص في أوروبا حيث السياسات ستوجه الاقتصاد الأوروبي في السنوات القادمة. بداية مع الانتخابات اليونانية التي ستحدد اتفاقية الدولة مع صندوق النقد الدولي وذكر التقرير انه وعلى الرغم من العوامل الكثيرة الدافعة لعدم الاستقرار، يبدو مستوى التوترات الجيوسياسية أقل مما كان عليه العام الماضي، إذ بنهاية عام 2014، انخفض القلق فيما يخص إيران وأوكرانيا وروسيا، وأيضا الدول التي تشهد منازعات على أراضي مثل بحر الصين، وأيضا أزمة داعش. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد الانتخابات حول العالم أقل هذا العام: 10٪ من العالم سيختب هذا العام، مقارنة بنسبة 40٪ العام الماضي. مع ذلك، فإن الصراعات التي تؤثر حقا على الاقتصاد العالمي هي التي تكون عادة غائبة من الأجندة السياسية في بداية العام، بما أنها تكون غير متوقعة، ويكون تأثيرها أكبر بكثير.



احد القرارات تقليص حجم الإنتاج، من المتوقع أيضا أن تحل بعض تحديات الخلاف في حكم بعض الدول أو استمرار الأزمة في الصين من مزيد من التذبذبات في السوق في أي وقت من العام. وأشار التقرير إلى أن المخاطر في باقي دول العالم

للبرتول (أوبيك) في 5 يونيو في فيينا، الذي قد تكون القرارات خلاله محورية في تغير توجه أسعار النفط. يتوقع المحللون النخبون أن تكون أسعار النفط قد بدأت بالتحسن بحلول موعد الاجتماع، لكن في حال لم تتحسن الأسعار، قد تكون

ذكر تقرير صادر عن الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية أن عام 2015 سيكون هادئا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية الجدول السياسي الذي تعتمد عليه المؤسسات المالية للتنبؤ بأحداث تؤثر على عدم الاستقرار الاقتصادي. ومن المخطط هذا العام حدثان سياسيان يؤثران على الخليج، أولهما اجتماع جديد بين ست دول مناقشة الملف النووي في إيران، بعد أن تباطت المحادثات بنهاية العام الماضي، وبدأت سلسلة المحادثات الجديدة في 15 يناير ومن المتوقع الوصول إلى اتفاق نهائي بنهاية شهر يونيو. إن عدنا إلى السنوات السابقة، كانت احتمالية بلوغ نهاية المحادثات من دون الوصول إلى اتفاق يؤثر مباشرة على أسعار النفط. لكن منذ أن أصبح حسن روحاني الرئيس الإيراني في 2013، انخفضت التوترات. ومن المتوقع الوصول إلى اتفاق.

أما الحدث الآخر الأكبر لدول الخليج هذا العام هو اجتماع منظمة الدول المصدرة